

وسط حضور لافت

الهيئة تطلق تقريرا السنوي الثامن عشر

حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

أبرز التغطيات الإعلامية الخاصة بالمؤتمر.

أحمد حرب: الحرب على غزة والانضمام للأمم المتحدة أبرز أحداث العام 2012

نشر أمس (آخر تحديث) 2013/05/22 الساعة 08:19





رام الله - معا - قال المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق المواطن، الدكتور أحمد حرب إن أبرز الأحداث التي شهدتها العام 2012، وتركت آثارها على وضع حقوق الإنسان في فلسطين هي العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وحصول فلسطين على عضوية دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، واستمرار حال الانقسام الداخلي.

جاءت أقوال د. حرب هذه خلال مؤتمر صحفي عقده اليوم الثلاثاء، في فندق موفنبيك رام الله للإعلان عن نتائج تقرير الهيئة الثامن عشر.

وأضاف د. حرب "شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي عدواناً حربياً على قطاع غزة في الرابع عشر من تشرين الثاني تم خلاله استهدافاً مباشراً ومنتعماً للمدنيين والمؤسسات والبنية التحتية المدنية ومنازل المواطنين، والذي أدى إلى مقتل وإصابة المئات من المواطنين جلهم من المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء".

وثنم د. حرب التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة، الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة، وتحظر المعاملة المهينة، حيث جاءت هذه التعليمات على ضوء تقرير الهيئة السنوي الثامن عشر.

وأعرب د. حرب عن قلق الهيئة من عدم احترام اتحاد المعلمين لقرار المحكمة العليا الأخير والقاضي بوقف تدخل الأمانة العامة لاتحاد المعلمين في تحديد موعد الامتحانات وحجز نتائج الطلبة وعدم تسليم الشهادات المدرسية.

وأضاف د. حرب: يستطيع المرء أن يتصور الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها، بحيث يغدو معها عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وتابع: ما يزيد الوضع تعقيداً ومضاعفة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها هو استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيَّب الرقابة التشريعية على أداء السلطات التنفيذية، وجعل بالنتيجة منظومة حقوق الإنسان رهينة للخلافات السياسية الداخلية والصراع على السلطة.

وأكد د. حرب في معرض تقييمنا لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين لا بد من الإشارة إلى نقطتين الأولى، استمرار نفس أنماط الانتهاكات المرصودة خلال العام 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن كانت بوتائر مختلفة عن الأعوام السابقة، حيث تمحورت هذه الانتهاكات في الضفة الغربية حول الحق

في الحياة وإدعاءات التعذيب وسوء المعاملة وعدم اتباع الإجراءات القانونية، والاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في الوظيفة العمومية وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والاعتداء على التجمعات السلمية والصحافية، وفي قطاع غزة فقد تمحورت أبرز الانتهاكات حول الحق في الحياة والاستمرار في إصدار قرارات بعقوبة الإعدام وتنفيذها بدون مصادقة الرئيس، والقتل خارج إطار القانون، وتقييد الحريات العامة.

أما النقطة الثانية، فهي تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق .

وأشاد د.حرب بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 2012/9/4 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس "المسح الأمني"، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا .

وشدد د.حرب على أن الهيئة تنظر بقلق بالغ إلى استمرار الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شهد هذا الملف بعض الانفراج في الربع الأخير من العام الماضي وبخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتزايد احتمالات المصالحة، تمثل في انخفاض وتيرة الاعتقالات أو الإفراج عن بعض المعتقلين.

وعبر د. حرب عن قلق الهيئة الشديد لاستمرار في إصدار قرارات لها قوة القانون استناداً إلى المادة (43) من القانون الأساسي المعدل للعام 2003 دون توفر حالة الضرورة فعلياً، واستمرار كتلة الإصلاح والتغيير في غزة في تشريع وإقرار القوانين.

وأوضح تقرير الهيئة أنه لم يصدر عن محاكم السلطة الوطنية في الضفة الغربية المدنية أو العسكرية بعامة أية أحكام إعدام، في حين لم يتوقف القضاء المدني والعسكري في قطاع غزة عن إصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، واحد منها صدر عن المحاكم المدنية وخمسة أحكام أخرى صدرت عن المحاكم العسكرية .

وأكد التقرير أنه ورغم مطالبات الهيئة المتكررة بعدم إصدار أحكام بالإعدام وعدم تنفيذها، إلا أن الحكومة في قطاع غزة نفذت في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، ثلاثة منها كانت قد صدرت في عام 2010 ، وثلاثة

أخرى صدرت في عام 2011، وقد تم تنفيذ هذه الأحكام خلافاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها، حيث لم يصدّق رئيس السلطة الوطنية على أي من الأحكام المنفذة. وتلقت الهيئة 306 شكاوى تتضمن ادعاءات التعذيب وادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، واحتوت هذه الشكاوى على (306) ادعاءات بالتعذيب، (134) منها في قطاع غزة و(172) في الضفة الغربية، و(52) ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف، (13) منها في قطاع غزة و(39) في الضفة الغربية، و(156) ادعاء بالاعتداء الجسدي أو المعنوي، (64) منها في قطاع غزة و(92) في الضفة الغربية.

وقارن التقرير بيم تلك الادعاءات الواردة للهيئة في عام 2012 مع الادعاءات الواردة في عام 2011، يلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً وكبيراً في عدد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق، حيث سجلت الهيئة في عام 2011 قرابة 214 ادعاء بالتعذيب، و85 ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف، و204 ادعاءات بالاعتداء الجسدي أو المعنوي.

وقال التقرير: بخصوص الردود الواردة للهيئة من الأجهزة الأمنية بعامة والنيابة العامة أو العسكرية بخصوص الشكاوى المتعلقة بالحقوق في السلامة الجسدية، فهي في الأغلب الأعم لم تقر بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأوضح التقرير أن العام 2012 شهد استمرار الاحتجاز التعسفي، كأحد المؤشرات الدالة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من النفي المنكر لوجود محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهمة حقيقية للمحتجزين، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانوناً.

وبين التقرير أن الهيئة سجلت خلال زيارتها الرسمية والدورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف وقوع 176 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية كان منها 142 حالة في الضفة الغربية، مقابل ذلك سجلت الهيئة وقوع 34 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة، و ادعى خلالها مقدمو الشكاوى تعرضهم

للاعتقال والاحتجاز بسبب انتماءاتهم وخلفياتهم السياسية. مع ذلك لاحظت الهيئة وجود انخفاض واضح طرأ على هذا المحور إذ إنها كانت قد سجلت وقوع 334 حالة اعتقال خلال عام 2011.

وسجلت الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمكلفين بإنفاذ القانون، حالتان في الضفة الغربية، و9 حالات في قطاع غزة، 7 منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكانوا محتجزين في مراكز احتجاز تخضع لإدارة وإشراف قوى الأمن العاملة في القطاع، حيث تم اقتيادهم من قبل مجموعات مسلحة لم تُعرف هويتها، ومن ثم قتلهم على الملأ وفي الشارع العام. كما لم يصل الهيئة أية تقارير صادرة عن لجان التحقيق التي أعلنت السلطات الرسمية عن تشكيلها للتحقيق في حالات الوفيات في أماكن الاحتجاز المختلفة السالفة الذكر.

وتلقت الهيئة 87 شكوى في عدم احترام قرارات المحاكم، أو المماثلة في تنفيذها في الضفة الغربية، و18 شكوى في قطاع غزة، مع أن الهيئة تؤكد من جديد على ضرورة احترام قرارات المحاكم والعمل فوراً على تنفيذها دون إبطاء، مع اعتبار الامتناع عن تنفيذها جريمة كما وصفها القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

ووثقت الهيئة استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، وتبين ذلك من خلال الشكاوى التي وردت للهيئة وتوثيق باحثيها لبعض مظاهر التجمع السلمي من مسيرات، حيث تمثلت الانتهاكات في فض بعضها بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية، الاعتداء على بعض المشاركين فيها، واحتجاز بعض المشاركين في تلك التجمعات.

وأشارت إلى تعرض الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال عام 2012 للعديد من الانتهاكات، فقد رصدت الهيئة مجموعة من هذه الانتهاكات، سواء المتعلقة بتسجيل الجمعيات، من خلال إضافة شروط جديدة للتسجيل لم ترد في القانون، أو المتعلقة بعمل هذه الجمعيات، كالتدخل في إدارتها وحلها.

وفيما يتعلق بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحريات الصحافية، شهد عام 2012 العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحافيين الفلسطينيين، فقد رصدت الهيئة سلسلة من أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والعمل الصحافي برمته، من تقييد للحريات الصحافية، ومحاصرة للعمل الصحافي، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات انتهجتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، تمثلت في اعتقال

وملاحقة الصحافيين بصورة غير قانونية، منع التغطية، الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين، استدعاء بعض الصحافيين وممارسة الضغط عليهم ومحاكمتهم وتقييد حرياتهم، ومنع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وقال التقرير إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة، وسياساته العدوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ظلا يشكلان العاملين الرئيسيين في تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2012، وتمثل ذلك بالعدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة في نهاية عام 2012، ولقد كان للسياسات الإسرائيلية بالغ الأثر في تقويض جهود السلطة الوطنية الفلسطينية عن أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها القانونية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وواجبها في توفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني، وبسط سيادة القانون. وترى الهيئة أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي سلطة تحت الاحتلال، لم تنجز بعد مشروعها الوطني في بناء الدولة المستقلة، ولذا يبقى الاحتلال الإسرائيلي مسؤولاً بحكم القانون الدولي الإنساني عن إجراءاته العدوانية، ولا تنفى هذه المسؤولية عنه قطعاً. واعتبر التقرير أن التأخر في تحقيق المصالحة الوطنية، واستمرار الانقسام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة سينعكس سلباً لا محالة على منظومة الحقوق والحريات العامة. وطالب التقرير بقيام المخابرات والأمن الوقائي في الضفة الغربية بالتوقف عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، وقيام الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية للحكومة في قطاع غزة بالتوقف عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، وتوقف الأجهزة الأمنية في قطاع غزة من عرض الصحافيين على المحاكم العسكرية. ودعا التقرير إلى ضرورة إزالة كافة القيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة) على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية، سواء تغطية الأحداث أو بثها أو تصويرها، وسماح الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية) للصحف الممنوعة من النشر والتوزيع (الرسالة، وفلسطين) بممارسة عملها بكل حرية كما كان الحال قبل حدوث الانقسام في عام 2007.

وشدد التقرير على عمل لجان تحقيق مستقلة من مؤسسات حقوق الإنسان ونقابة الصحافيين في كافة الحالات التي وقعت فيها انتهاكات ضد الصحافيين، ومحاسبة المتورطين بارتكابها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وإزالة كافة القيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية، سواء بالتغطية أو البث والتصوير، وسماح الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) للصحف الممنوعة من النشر والتوزيع، وخاصة جريدتي (الأيام والحياة

الجديدة) بممارسة عملها بكل حرية كما كان الحال قبل حدوث الانقسام في عام 2007، والتوقف عن ملاحقة الصحفيين وتحريك شكاوى جنائية ضدهم بتهمة الذم والقذح والتشهير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وطالب التقرير بتوقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (المخابرات، والأمن الوقائي) عن استجواب واعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير، توقف الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) الفوري عن كافة عمليات الاستدعاء والاعتقال التي تتم على خلفية الرأي والتعبير، وإزالة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (الأمن الداخلي، والشرطة) لكافة التدابير التي تقف عائقاً أمام ممارسة المواطنين للحق في حرية الرأي والتعبير، والتوقف عن ملاحقة كتاب الرأي وتحريك شكاوى جنائية ضدهم بتهمة الذم والقذح والتشهير في الضفة الغربية.

ودعا التقرير إلى توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة (المخابرات، والأمن الوقائي، والأمن الداخلي، والشرطة) الفوري عن إيقاف أو استدعاء المواطنين على خلفية مشاركتهم في تجمعات سلمية، وتوقف الأجهزة الأمنية (المخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة، والأمن الداخلي، والشرطة التابعة لوزارة الداخلية في غزة) عن عدم السماح بعقد تجمعات سلمية أو فضها بالقوة، وفتح تحقيق مستقل في الحالات التي تم فيها الاعتداء على المشاركين في تجمعات سلمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطالب التقرير بضرورة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجان تحقيق مستقلة في حوادث الاعتداء على تجمعات سلمية في الضفة الغربية. إزالة كافة القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشر جميع نتائج التحقيق على الملأ، وكذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عنها والإعلان عنها.

وأوصى التقرير الحكومة في الضفة الغربية بتنفيذ وزارة الداخلية لقرارات محكمة العدل العليا القاضية بإلغاء تعيين لجان مؤقتة لعدد من الجمعيات بشكل مخالف للقانون، واحتكام وزارة الداخلية إلى نصوص قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ولائحته التنفيذية في أي إجراءات تُتخذ بحق الجمعيات.

وطالب التقرير بإلغاء وزارة الداخلية في الضفة الغربية لشرط الحصول على براءة الذمة لأعضاء الهيئة التأسيسية كشرط لتسجيل الجمعيات، والعمل على إلغاء قرار بقانون الذي ينص على أنه في حال حل الجمعية تؤول أموالها لخزينة الدولة، والعودة إلى قانون الجمعيات بهذا الشأن، وإلغاء ما يسمى الفحص الأمني لأعضاء الهيئة التأسيسية للجمعية، واعتماد شهادة عدم المحكومية الصادرة عن وزارة العدل، وتوقف

وزارة الداخلية عن الرقابة على الجمعيات وترك المجال لوزارة الاختصاص للقيام بدورها بأعمال الرقابة وفقاً لما ينص عليه القانون.

وأوصى التقرير إلى الحكومة في قطاع غزة بإلغاء التعديلات التي أجرتها الحكومة في قطاع غزة على قانون الجمعيات لأنها تشكل مخالفة قانونية ومساً بالحق بتسجيل الجمعيات، واحتكام وزارة الداخلية إلى نصوص قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والتوقف الفوري عن حل الجمعيات والتدخل في أعمال إدارتها وممارسة صلاحيات التدقيق المالي والإداري، وإعادة فتح الجمعيات التي تم إغلاقها في قطاع غزة. ودعا التقرير الحكومة المقالة إلى العمل على إلغاء القرار الخاص بسفر الأعضاء والعاملين في الجمعيات الأهلية والسماح بحرية سفر من ينتمون إليها.

معا

الهيئة المستقلة: تصاعد الانتهاكات في الضفة والقطاع

21 مايو 2013 - 21:52



رام الله **القدس** - دوت كوم- قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في تقريرها السنوي، إنها رصدت ارتفاعاً في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012)، لا سيما فيما يخص التعذيب، وذلك

مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشتمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشار ممثلو الهيئة، خلال مؤتمر صحفي، عقده في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن التقرير السنوي للهيئة، إلى أن الشكاوى تمحورت حول ادعاءات التعذيب، والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون. وأشاروا إلى أن هناك ارتفاعا في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة عام 2012 بنسبة 10% مقارنة بالعام الذي سبقه.

وأوضح التقرير أن محاكم قطاع غزة أصدرت 11 حكما بالإعدام، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس الفلسطيني.

وأشار إلى أنه لم يصدر أي حكم بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة، خلال العام الماضي، لكن القضاء المدني والعسكري التابعين للحكومة المقالة في غزة اصدرا ما مجموعه 11 حكما بالاعدام حيث أصدر القضاء المدني التابع للحكومة المقالة في غزة، 6 احكام بالاعدام كما اصدر القضاء العسكري التابع للحكومة المقالة 5 أحكام اعدام اخرى، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس، حيث انها تتطلب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قبل تنفيذها.

وتضمن التقرير عددا من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق بالسلامة الجسدية، وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية، وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير انه رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وجود محتجزين لديها لاعتبارات سياسية، إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية، منها 142 في الضفة، و 34 في غزة، فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و 9 في غزة، منهم اشخاص كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ، وفي الشارع العام، خلافا للقانون الأساس والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى حول تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة، من قبل الأجهزة الأمنية، والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي، اشارت الهيئة في تقريرها الى تعرض عدد من الصحفيين لسلسلة من الانتهاكات بحقهم، تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد العمل الصحفي، من خلال اعتقال صحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد صحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، وكذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وطالبت الهيئة الرئيس، ووزارة الداخلية، بإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية، بعدم ممارسة التعذيب، وسوء المعاملة، في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب، وتعويض المتضررين من هذه الأفعال، كما

أوصت بضرورة اصدار السلطة الفلسطينية، تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال، سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

القدس

الاتحاد الاوروبي يصدر بياناً حول التقرير السنوي لهيئة حقوق الانسان

نشر أمس الساعة 16:44

رام الله - معا - بين الاتحاد الاوروبي في بيان صادر عنه حول التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، بأنه يشعر بالقلق ازاء هذه التقارير المتكررة حول حالات التعذيب وسوء معاملة المعتقلين من قبل الأجهزة الفلسطينية المسؤولة عن تنفيذ القانون ويرحب بالتعليمات الرئاسية حول احترام حظر التعذيب باعتبار هذه التعليمات رداً مناسباً ولا لبس فيهن ويقرر الرئيس عباس تشكيل لجنة لمتابعة جميع التوصيات الواردة في التقرير.

واضاف البيان بأن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل العمل الهام الذي تقوم به الهيئة المستقلة لحقوق

الانسان ويدعو السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الهيئة، والذي بدوره يدل على الالتزام الفلسطيني باحترام وتعزيز حقوق الإنسان.

وأوضح البيان بأن الاتحاد الأوروبي سيواصل تشجيع دعم حقوق الإنسان من جانب الجميع في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما من خلال حوار المنتظم مع السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فضلا عن تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني.

معا

الهيئة المستقلة: تصاعد الانتهاكات في الضفة والقطاع

الثلاثاء 2013/05/21 - 10:03 مساءً



رام الله - شبكة راية الإعلامية:

قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في تقريرها السنوي، إنها رصدت ارتفاعاً في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012)، لا سيما فيما يخص التعذيب، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشار ممثلو الهيئة، خلال مؤتمر صحفي، عقده في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن التقرير السنوي للهيئة، إلى أن الشكاوى تمحورت حول ادعاءات التعذيب، والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات

السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون. وأشاروا إلى أن هناك ارتفاعاً في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة عام 2012 بنسبة 10% مقارنة بالعام الذي سبقه.

وأوضح التقرير أن محاكم قطاع غزة أصدرت 11 حكماً بالإعدام، معتبراً أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس الفلسطيني.

وأشار إلى أنه لم يصدر أي حكم بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة، خلال العام الماضي، لكن القضاء المدني والعسكري التابعين للحكومة المقالة في غزة اصدر ما مجموعه 11 حكماً بالإعدام حيث أصدر القضاء المدني التابع للحكومة المقالة في غزة، 6 احكام بالاعدام كما اصدر القضاء العسكري التابع للحكومة المقالة 5 أحكام اعدام اخرى، معتبراً أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساس، حيث انها تتطلب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قبل تنفيذها.

وتضمن التقرير عدداً من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق بالسلامة الجسدية، وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية، وسوء المعاملة، موضحاً أن هناك ارتفاعاً كبيراً في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير انه رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وجود محتجزين لديها لاعتبارات سياسية، إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية، منها 142 في الضفة، و 34 في غزة، فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و 9 في غزة، منهم اشخاص كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ، وفي الشارع العام، خلافاً للقانون الأساس والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى حول تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة، من قبل الأجهزة الأمنية، والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي، اشارت الهيئة في تقريرها الى تعرض عدد من الصحفيين لسلسلة من الانتهاكات بحقهم، تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد العمل الصحفي، من خلال اعتقال صحفيين

وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد صحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، وكذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وطالبت الهيئة الرئيس، ووزارة الداخلية، بإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية، بعدم ممارسة التعذيب، وسوء المعاملة، في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب، وتعويض المتضررين من هذه الأفعال، كما

أوصت بضرورة اصدار السلطة الفلسطينية، تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال، سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

المصدر: وكالات

الهيئة المستقلة ترصد 3185 انتهاكا لحقوق الإنسان العام 2012

17:16:00 2013/05/21

قال تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'، إن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحاً أن هناك ارتفاعاً في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10% مقارنة بعام 2011.

وأشارت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقده في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن تقريرها السنوي، إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة، تمحورت في معظمها حول ادعاءات التعذيب والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والقتل خارج نطاق القانون.

ويركز التقرير على وضع حقوق الإنسان خلال العام

الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في

كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

وفيما يتعلق بتصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الجديد على قطاع غزة، بيّن التقرير أن إسرائيل واصلت خلال عام 2012 إجراءاتها العسكرية واحتلالها لفلسطين واعتداءها على المدن والقرى الفلسطينية ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى استمرار سياسة الاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقله حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأشار التقرير إلى استمرار معاناة الفلسطينيين نتيجة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث رصدت الهيئة خلال عام 2012 جملة من الانتهاكات بحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعد الانقسام سببا رئيسا لها.

ولفت إلى أنه لم يتم إصدار أية أحكام بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة سواء المدنية أو العسكرية بعامّة في حين أصدر القضاء المدني والعسكري في غزة حكما بالإعدام على ستة أشخاص عن المحاكم المدنية وخمسة عن المحاكم العسكرية، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

كما تضمن التقرير عددا من الشكاوى التي وصلت للهيئة المستقلة، والمتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير إنه وعلى رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافا للقانون الأساسي والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى التي وردت للهيئة حول استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة

الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي بيّنت الهيئة في تقريرها تعرض عدد من الصحفيين إلى سلسلة من الانتهاكات بحقهم تتراوح بين تقييد للحرية الصحفية، وتقييد للعمل الصحفي، من خلال اعتقال الصحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وتطرق التقرير إلى أثر تعطيل عمل المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام واعتقال عدد من النواب من قبل قوات الاحتلال والذي أدى إلى التأثير سلبا على حياة المواطن الفلسطيني نتيجة عدم تمكن المجلس من إقرار القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياته وحقوقه وتعزز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري على المؤسسات.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال لوضع حد للانتهاك الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى خاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

كما دعت إلى ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، كذلك اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشدّت على لزوم إجراء مصالحة حقيقية تُمكّن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية، دون إعاقات، ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجر فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاماً مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها من الأنظمة القانونية التي تأخذ بها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات خاصة بالبند المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى 'الشرف'.

ودعت الهيئة دولة فلسطين إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك مراجعة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية ومواءمتها مع المعايير الدولية.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

وشددت على ضرورة إعادة انعقاد المجلس التشريعي صاحب الولاية العامة في موضوع المساءلة والمحاسبة وتفعيل الدوائر الرقابية في المجلس، مع ضرورة قيام النيابة العامة بدورها الأصيل وهو التحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تقع بحق المواطن الفلسطيني، وتقديم المخالفين والجناء للقضاء وعدم الإفلات من العقاب في حال ثبوت ذلك، وضرورة قيام النيابة العامة بدورها الرقابي على مراكز الاحتجاز.

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناء من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة قيام السلطة الوطنية بتعويض المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة

ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

موقع تلفزيون نابلس

"ديوان المظالم": شكاوى التعذيب ترتفع وتراجع الاعتقال السياسي



إعدامات بغزة

نشر أمس الساعة 13:23

فلسطين 24 - أكد التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة وتلك التابعة للحكومة المقالة في العام 2012 .

ومن ابرز أشكال الانتهاكات التي اعلن عنها في مؤتمر صحفي برام الله وغزة اليوم: إعدامات خارج القانون، والتعذيب أو سوء المعاملة، بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي، وعدم احترام قرارات المحاكم او المماطلة في تنفيذها، وانتهاكات حرية التعبير والحريات الصحافية فضلا عن انتهاك حرية التنقل وغيرها.

ورصد التقرير ارتفاعا في عدد الشكاوى المتعلقة بادعاءات سوء المعاملة والتعذيب وفي المقابل انخفاضا في "الاعتقال التعسفي".

وفي ما يلي أبرز ما جاء في ملخص التقرير السنوي للهيئة:

إعدامات خارج نطاق القانون:

لم يصدر عن محاكم السلطة الوطنية في الضفة الغربية المدنية أو العسكرية بعامية أية أحكام إعدام، في حين لم يتوقف القضاء المدني والعسكري في قطاع غزة عن إصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، واحد منها صدر عن المحاكم المدنية وخمسة أحكام أخرى صدرت عن المحاكم العسكرية .

ورغم مطالبات الهيئة المتكررة بعدم إصدار أحكام بالإعدام وعدم تنفيذها، إلا أن الحكومة في قطاع غزة نفذت في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، ثلاثة منها كانت قد صدرت في عام 2010، وثلاثة أخرى صدرت في عام 2011 وقد تم تنفيذ هذه الأحكام خلافا لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها، حيث لم يصدّق رئيس السلطة الوطنية على أي من الأحكام المنفذة.

ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة:

تلقت الهيئة 306 شكاوى تتضمن ادعاءات التعذيب وادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، 134 منها في قطاع غزة و 172 في الضفة، بالإضافة إلى 52 ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللا إنسانية أثناء التوقيف. وبمقارنة تلك الادعاءات الواردة للهيئة في عام 2012 مع الادعاءات الواردة في عام 2011 ، يلاحظ أن هناك ارتفاعا واضحا وكبيراً في عدد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق، حيث سجلت الهيئة في عام 2011 214 ادعاء بالتعذيب.

الاحتجاز التعسفي:

يشكل استمرار الاحتجاز التعسفي أحد المؤشرات الدالة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من النفي المتكرر لوجود "محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية" لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس

على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث توجيه تهمة حقيقية للمحتجزين، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانونًا .

فقد سجلت الهيئة أثناء زياراتها الرسمية والدورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف وقوع 176 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية كان منها 142 حالة في الضفة الغربية، مقابل ذلك سجلت الهيئة وقوع 34 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة. ادعى خلالها مقدمو الشكاوى تعرضهم للاعتقال والاحتجاز بسبب انتماءاتهم وخلفياتهم السياسية. مع ذلك لاحظت الهيئة وجود انخفاض واضح طرأ على هذا المحور إذ إنها كانت قد سجلت وقوع 334 حالة اعتقال خلال عام 2011.

عدم احترام قرارات المحاكم، أو المماطلة في تنفيذها:

تلقت الهيئة 87 شكوى في هذا الصدد في الضفة الغربية، و 18 شكوى في قطاع غزة، مع أن الهيئة تؤكد من جديد على ضرورة احترام قرارات المحاكم والعمل فوراً على تنفيذها دون إبطاء، مع اعتبار الامتناع عن تنفيذها جريمة كما وصفها القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

انتهاكات الحق في التجمع السلمي:

استمر خلال عام 2012 تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، وتبين ذلك من خلال الشكاوى التي وردت للهيئة وتوثيق باحثيها لبعض مظاهر التجمع السلمي من مسيرات، حيث تمثلت الانتهاكات في: أ- فض بعضها بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية. ب- الاعتداء على بعض المشاركين فيها. ج- احتجاز بعض المشاركين في تلك التجمعات.

انتهاكات الحق في حرية التعبير والحريات الصحافية:

شهد عام 2012 العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحافيين الفلسطينيين، فقد رصدت الهيئة سلسلة من أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والعمل الصحافي برمته، من تقييد للحريات

الصحافية، ومحاصرة للعمل الصحافي، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات انتهجتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، تمثلت في:

أ- الاعتقال وملاحقة الصحافيين بصورة غير قانونية، ب- منع التغطية. ج- الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين. د- استدعاء بعض الصحافيين وممارسة الضغط عليهم ومحاكمتهم وتقييد حرياتهم. هـ- منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.
انتهاكات الحق في التنقل والسفر

رصدت الهيئة نمطين من هذا الانتهاك تمثلا في: أ- الامتناع من قبل السلطة في الضفة (وزارة الداخلية) عن إصدار جوازات السفر لمواطنين في قطاع غزة. ب- قيام الحكومة في قطاع غزة بمنع سفر المواطنين هناك بالقوة، أو اشتراط إعلام الحكومة المسبق بسفر العاملين في المنظمات الأهلية.

فلسطين 24

ارتفاع نسبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

رام الله - محمد يونس

الأربعاء ٢٢ مايو ٢٠١٣

أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» أمس أن انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة زادت العام الماضي بنسبة عشرة في المئة عن العام الذي سبقه.
وقالت الهيئة في تقريرها السنوي الذي اعلنته في مؤتمر صحافي في مدينة رام الله، إنها رصدت العام الماضي 3185 شكوى حول انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحة ان هذه الانتهاكات تنوعت من الاعتداء على الحق في الحياة وممارسة التعذيب الى الاعتداء على التجمعات السلمية والصحافية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، والقتل خارج نطاق القانون.
وتضمن التقرير عرضاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز، مبيناً ان الانقسام كان سبباً رئيسياً وراء الكثير من هذه الانتهاكات. وجاء في التقرير أن القضاء المدني والعسكري في غزة اصدر حكماً بالإعدام على 11 شخصاً، معتبراً هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

وقال التقرير ان هناك ارتفاعاً كبيراً في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، والتعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة. وأضاف: «على رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة.»

وسجل تقرير الهيئة «11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة بعضهم كان متهماً بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافاً للقانون الأساسي والقوانين الدولية.»

وتضمن التقرير عدداً من الانتهاكات بشأن الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من جانب الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وقالت الهيئة إن عدداً من الصحفيين تعرض لانتهاكات تمثلت في اعتقال بعضهم وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وأوصت الهيئة الرئيس الفلسطيني بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

وحضت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوقف عن اعتقال واستدعاء الصحفيين، والتوقف عن اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشددت الهيئة على إجراء مصالحة حقيقية تُمكن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجر فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاماً مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات بخاصة بالبند المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى «الشرف». وطلبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة تعويض السلطة الوطنية المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

وإحتوى التقرير أيضاً على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسام المتمثلة في الإجراءات العسكرية، ومصادرة الأراضي، والاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على الحكومة الاسرائيلية بغية وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى بخاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

ورحبت بعثات دول الاتحاد الاوروبي في القدس ورام الله بالتقرير، معربة عن قلق الاتحاد ازاء التقارير المتكررة حول حالات التعذيب وسوء معاملة المعتقلين من قبل الأجهزة الفلسطينية المسؤولة عن تنفيذ القانون. ونوهت البعثات في بيان لها بالتعليمات الرئاسية حول احترام حظر التعذيب، مشيرة الى ان الاتحاد سيواصل تشجيع دعم حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما من خلال حوار المنظم مع السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فضلاً عن تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني. الحياة اللندنية

<http://alhayat.com/OpinionsDetails/516045>

«المقالة» نفذت ستة أحكام بالاعدام دون مصادقة الرئيس

الهيئة المستقلة: 11 شخصا توفوا في مراكز التوقيف العام الماضي 9 منهم في غزة

رام الله - الحياة الجديدة - ابراهيم ابو كامش - كشفت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان «ديوان

المظالم» عن اقدام الحكومة المقالة في قطاع غزة على تنفيذ ستة أحكام بالإعدام خلال العام 2012 دون مصادقة الرئيس عليها حسب القانون، ووفاة 11 شخصا داخل السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمكلفين بإنفاذ القانون، تسعة منهم في قطاع غزة .

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته الهيئة أمس، للإعلان عن نتائج تقريرها السنوي الثامن عشر لعام 2012 الذي تناول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام، وتحدث فيه مفوض عام الهيئة د. أحمد حرب، والمديرة التنفيذية رندة سنيورة، وذلك في قاعة فندق موفنبيك بحضور النائب العام عبد الغني العويوي، ووزير العدل علي مهنا، ومستشار الرئيس القانوني حسن العوري، ونقيب المحامين حسين شلبي، وممثلين عن المؤسسات القانونية والحقوقية المحلية والاجنبية.

وأكدت الهيئة استمرار حالة انتهاك حقوق الانسان من قبل الحكومتين الشرعية في الضفة والمقالة في قطاع غزة وذلك استنادا للانتهاكات التي رصدتها الهيئة خلال العام 2012 ووثقتها في تقريرها السنوي الذي سلمت نسخة منه للرئيس محمود عباس قبل اسبوع .

وأظهرت المؤشرات الرقمية التي تضمنها التقرير ان حالة انتهاك حقوق الانسان كانت في الضفة اعلى منها في قطاع غزة، لاسباب لم يوضحها لا التقرير ولا المتحدثون في المؤتمر الذين اكتفوا بالتعليق على ان هذه الحالة من الانتهاكات ستستمر طالما استمر الوضع الراهن والانقسام الداخلي . صدور أحكام بالإعدام

وقال التقرير في الوقت الذي لم يصدر فيه عن محاكم السلطة الوطنية في الضفة المدنية أو العسكرية بعامية أية أحكام إعدام، الا ان القضاء المدني والعسكري في قطاع غزة لم يتوقف عن إصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر ونفذت الحكومة المقالة هناك في عام 2012 ستة أحكام بالإعدام، وذلك خلافا لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام قبل تنفيذها، حيث لم يصدّق رئيس السلطة الوطنية على أي منها.

الوفاة داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف

وسجلت الهيئة هذا العام 11 حالة وفاة داخل السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمكلفين بإنفاذ القانون، حالتين في الضفة الغربية، و9 حالات في قطاع غزة، 7 منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكانوا محتجزين في مراكز احتجاز تخضع لإدارة وإشراف قوى الأمن العاملة في القطاع، حيث تم اقتيادهم من قبل مجموعات مسلحة لم تُعرف هويتها، ومن ثم قتلهم على الملأ وفي الشارع العام. ولم يصل الهيئة أية تقارير صادرة عن لجان التحقيق التي أعلنت السلطات

الرسمية عن تشكيلها للتحقيق في حالات الوفيات في أماكن الاحتجاز المختلفة السالفة الذكر.
ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة

وذكر د. حرب ان الهيئة تلقت 306 شكاوى تتضمن ادعاءات التعذيب وادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، منها (134) في قطاع غزة و(172) في الضفة، و(52) ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف، (13) منها في قطاع غزة و(39) في الضفة، و(156) ادعاء بالاعتداء الجسدي أو المعنوي، (64) منها في قطاع غزة و92 في الضفة. وقال: «يلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً وكبيراً في عدد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق. بينما لم تقر الأجهزة الأمنية بعامّة والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.» وأشار د. حرب، الى انه على الرغم من النفي المتكرر لوجود (محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية) لدى الأجهزة الأمنية في الضفة وقطاع غزة، الا ان الهيئة سجلت (176) حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية كان منها (142) حالة في الضفة الغربية، و(34) حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة، ومع ذلك لاحظت الهيئة وجود انخفاض واضح طراً على هذا المحور مقارنة بالعام السابق.

واكد حرب، ان الهيئة تلقت 87 شكوى تتعلق بعدم احترام قرارات المحاكم والمماطلة في تنفيذها في الضفة الغربية، و18 شكوى في قطاع غزة .

من جهتها تحدثت سنيورة عن تعطل أعمال المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام السياسي، واعتقال الاحتلال الإسرائيلي المستمر للبرلمانيين الفلسطينيين، ما أثر سلباً على دوره التشريعي والرقابي في الجانبين المالي والإداري، وعدم مقدرته على مساءلة الحكومة ومنحها الثقة و/أو حجب الثقة عنها، أو استجوابها، أو تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات جسيمة مست حقوق الإنسان .

وأكدت ان المتغيرات السياسية والقانونية على الساحة الفلسطينية تركت أثرها المباشر على منظومة الحقوق والحريات العامة، حيث ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة، وسياساته العدوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، يشكل العامل الرئيسي في تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2012 وقد تمثل ذلك بالعدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة في نهاية عام 2012 .

وقالت: «كان للسياسات الإسرائيلية بالغ الأثر في تفويض جهود السلطة الوطنية الفلسطينية عن أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها القانونية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وواجبها في توفير الأمن

والأمان للمواطن الفلسطيني، وبسط سيادة القانون .»

الحياة الجديدة ص12 والموقع الالكتروني لها وكذلك الايام صفحة كاملة ص

الهيئة المستقلة ترصد 3185 انتهاكا لحقوق الإنسان العام 2012



حرب: الاحتلال المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين

2013/5/21 مؤتمر صحفي حول التقرير السنوي الثامن عشر، لوضع حقوق الإنسان في مناطق
السلطة الفلسطينية (عدسة: حذيفة سرور/وفا)

وقت النشر 5/21/2013 1:27:48 PM



رام الله 21-5-2013 وفا- قال تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'، إن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحاً أن هناك ارتفاعاً في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10% مقارنة بعام 2011.

وأشارت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقده في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن تقريرها السنوي، إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة، تمحورت في معظمها حول ادعاءات التعذيب والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والقتل خارج نطاق القانون.

ويركز التقرير على وضع حقوق الإنسان خلال العام الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

وفيما يتعلق بتصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الجديد على قطاع غزة، بيّن التقرير أن إسرائيل واصلت خلال عام 2012 إجراءاتها العسكرية واحتلالها لفلسطين واعتداءها على المدن والقرى

الفلسطينية ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى استمرار سياسة الاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية. وأشار التقرير إلى استمرار معاناة الفلسطينيين نتيجة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث رصدت الهيئة خلال عام 2012 جملة من الانتهاكات بحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعد الانقسام سببا رئيسا لها.

ولفت إلى أنه لم يتم إصدار أية أحكام بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة سواء المدنية أو العسكرية بعامة في حين أصدر القضاء المدني والعسكري في غزة حكما بالإعدام على ستة أشخاص عن المحاكم المدنية وخمسة عن المحاكم العسكرية، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

كما تضمن التقرير عددا من الشكاوى التي وصلت للهيئة المستقلة، والمتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير إنه وعلى رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافا للقانون الأساسي والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوى التي وردت للهيئة حول استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي بيّنت الهيئة في تقريرها تعرض عدد من الصحفيين إلى سلسلة من الانتهاكات بحقهم تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد للعمل الصحفي، من خلال اعتقال الصحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وتطرق التقرير إلى أثر تعطل عمل المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام واعتقال عدد من النواب من قبل قوات الاحتلال والذي أدى إلى التأثير سلباً على حياة المواطن الفلسطيني نتيجة عدم تمكن المجلس من إقرار القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياته وحقوقه وتعزز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري على المؤسسات.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال لوضع حد للانتهاك الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى خاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

كما دعت إلى ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، كذلك اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشدّت على لزوم إجراء مصالحة حقيقية تُمكن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية، دون إعاقات، ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجر فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاماً مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها من الأنظمة القانونية التي تأخذ بها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات خاصة بالبند المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى 'الشرف'.

ودعت الهيئة دولة فلسطين إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك مراجعة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية ومواءمتها مع المعايير الدولية.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

وشددت على ضرورة إعادة انعقاد المجلس التشريعي صاحب الولاية العامة في موضوع المساءلة والمحاسبة وتفعيل الدوائر الرقابية في المجلس، مع ضرورة قيام النيابة العامة بدورها الأصيل وهو التحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تقع بحق المواطن الفلسطيني، وتقديم المخالفين والجناء للقضاء وعدم الإفلات من العقاب في حال ثبوت ذلك، وضرورة قيام النيابة العامة بدورها الرقابي على مراكز الاحتجاز.

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة قيام السلطة الوطنية بتعويض المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

وثنم المفوض العام للهيئة أحمد حرب في المؤتمر الصحفي التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة الالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة وتحظر المعاملة المهينة.

واستعرض الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها.

وقال في ظل هذه الظروف يغدو عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأوضح حرب أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيب الرقابة التشريعية زاد الوضع تعقيداً ما ضاعف الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها.

وفي معرض تقييمه لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين، أشار إلى تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصداقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق.

وأشاد بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 2012/9/4 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس "المسح الأمني"، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا.

2013/5/21 مؤتمر صحفي حول التقرير السنوي الثامن عشر، لوضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية (عدسة: حذيفة سرور/وفا)

وقت النشر 5/21/2013 1:27:48 PM :

عرض الصورة بالحجم الأصلي



2-05-2013 1

ديوان المظالم: مقتل 11 شخصاً في مراكز التوقيف الفلسطينية العام الماضي

[Share on facebook](#)[Share on twitter](#)[Share on email](#)[Share on print](#)[More Sharing](#)

[Services0](#)

رام الله -- وطن للأبناء -- جهاد قاسم: أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) تقريرها السنوي عن وضع حقوق الإنسان لعام 2012 .

وجاء في التقرير أن عام 2012 شهد ازديادا لعدد الشكاوى المقدمة بنسبة 10% عن عام 2011، ما يؤشر على الوضع المتدني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية .

وقالت الهيئة إن 11 شخصا قتلوا في مراكز التوقيف، اثنان منهم في الضفة وتسعة في قطاع غزة، سبعة منهم متهمون بالتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي .

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان أحمد حرب، إن هذا التقرير مرّ في أوقات مهمة، أبرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحصول فلسطين على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة .

وشدد حرب على أهمية النهوض بمستوى حقوق الإنسان وإن كان الربع الأخير من عام 2012 تحسناً فيها .

من جهتها، قالت المديرية التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رندا سنيورة، إن الحقوق والحريات العاملة أخذت أهمية كبيرة في هذا التقرير السنوي، والضرورة بتنفيذ كافة التوصيات التي جاءت من خلال نتائج الرصد الذي قامت به الهيئة .

وحسب التقرير، فإن الانقسام الفلسطيني كان أكبر عقبة أمام حقوق الإنسان في الضفة والقطاع، خاصة بعد تعطل المجلس التشريعي وغياب السلطة الرقابية على السلطة التنفيذية .

وقال النائب عن كتلة التغيير والاصلاح ناصر عبد الجواد، إن الانتهاكات التي ذُكرت في التقرير قليلة مقارنة مع ما يحصل على أرض الواقع، مطالباً الرئيس محمود عباس بالاهتمام في حقوق الإنسان وتفعيل المجلس التشريعي .

وأوصى تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بضرورة توقف الأجهزة الأمنية عن استجواب المواطنين على خلفية الرأي والتعبير، إضافة إلى وضع حد لقتل النساء تحت مسمى "الشرف"، ما يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان .

يوتيوب مقابلة رندة

http://www.wattan.tv/new_index_video_desc.cfm?id=a7515363a2046759#.UZxrk

[aL-Erl](#)



الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان تعلن تقريرها اليوم من رام الله (الجزيرة نت)

عوض الرجوب-رام الله

أكد تقرير حقوقي يرصد الانتهاكات بحق الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تزايد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب خلال العام 2012 مقارنة بالعام الذي سبقه.

ومن أبرز الانتهاكات التي رصدها التقرير السنوي الـ18 للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، تلك المتعلقة بالسلامة الجسدية والتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بعدم احترام قرارات المحاكم وغيرها.

جاء ذلك أثناء مؤتمر صحفي عقده الهيئة اليوم في رام الله وتحدث فيه أمينها العام أحمد حرب ومديرتها رندة سنيورة والمحامي غاندي ربيعي.

وفي تقديمه للتقرير تطرق حرب إلى دور الاحتلال في منع السلطة الفلسطينية من القيام بدورها في حماية أمن المواطنين.


تعذيب واعتقال

وأكد حرب استمرار أنماط الانتهاكات المرصودة في سنوات سابقة، معبرا عن قلقه لاستمرار التعذيب والاعتقال على خلفية سياسية، وإبقاء منظومة الحقوق والحريات رهينة الانقسام السياسي.

من جهتها استعرضت سنيورة أبرز الانتهاكات المرصودة في العام الماضي، مشيرة إلى توصيات تكررت في التقارير السنوية منذ ثلاثة أعوام على الأقل دون أن تعالج، باستثناء بعض القضايا مثل إلغاء الفحص الأمني قبل التوظيف.

إلى ذلك يؤكد التقرير السنوي للهيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة استمرار تلقي الشكاوى التي تتضمن ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية، مشيرا إلى 306 ادعاءات بالتعذيب خلال العام الماضي، 134 منها في قطاع غزة و172 في الضفة.

وأشار التقرير إلى استقبال 52 ادعاء بالتعرض للمعاملة القاسية وغير الإنسانية أثناء التوقيف، 13 منها في غزة و39 في الضفة، يضاف إليها 156 ادعاء بالتعذيب الجسدي والمعنوي، و176 حالة احتجاز تعسفي (142 في الضفة و34 في غزة).

وبمقارنة هذه النتائج مع تقرير عام 2011، تؤكد الهيئة ارتفاعا كبيرا في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في هذا العام عن العام السابق الذي شهد 214 ادعاء بالتعذيب. 

أحكام المحاكم

وجدد التقرير تحذيره من استمرار عدم احترام قرارات المحاكم والمماطلة والتأخير والامتناع عن تنفيذها من قبل الجهات الأمنية والمدنية، مشيرا إلى 87 شكوى في هذا الصدد بالضفة و18 في غزة.

إضافة إلى ما سبق وفي ظل استمرار تعطيل المجلس التشريعي، تطرق التقرير إلى التشريعات المنفردة من قبل كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة، ومن قبل الرئيس محمود عباس في الضفة الغربية.

وفي تعقيبه على نتائج التقرير انتقد المحاضر في قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة ماجد العاروري غياب السياسات الجادة لمعالجة كل القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، مضيفا أن المعالجة في

العادة تكون مبنية على ردات الفعل.

وأشار العاروري في حديثه للجزيرة نت ردا على سؤال عن عدم التجاوب مع توصيات الهيئة، إلى عدم وجود نظام شكاوى فاعل لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، معللا ذلك بأن شكاوى المنظمات العاملة في هذا المجال لا تُلزم أيا من الجهات بمعالجة المشكلات الموجودة "لأنها غير مستندة إلى قانون يعطيها صلاحيات من هذا النوع".

وشدد الحقوقي الفلسطيني على وجوب أن يكون القضاء الضامن الأساسي لحقوق الإنسان والحريات في فلسطين، لكنه قال إن المشكلة الأكبر هي عدم تنفيذ واحترام قرارات القضاء.

المصدر: الجزيرة

ديوان المظالم: انتهاكات بالضفة وغزة

تُعرض الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) تقريرها السنوي اليوم بشأن وضع حقوق الإنسان والانتهاكات في [الضفة الغربية](#) وقطاع [غزة](#) لعام 2012.

وحسب المعلومات المتوفرة عن التقرير فإن الانتهاكات ضد الموقوفين من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد زادت خلال 2012 عما كانت عليه عام 2011.

كما أن تنفيذ أحكام الإعدام يجري من قبل الحكومة المقالة في غزة بتجاهل تام لروح ونص القانون الفلسطيني الذي يمنع ذلك إلا بعد توقيع من الرئيس.

ودأبت هيئات حقوقية عديدة، ومن ضمنها ديوان المظالم نفسه، على توجيه الانتقادات إلى كل من السلطة الفلسطينية والحكومة المقالة لما تقول إنها انتهاكات لحقوق الإنسان استمرت الحكومتان في اقترافها.

وفي الأشهر الماضية أكدت تقارير حقوقية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (المشكلة بمرسوم رئاسي عام 1993) تزايد شكاوى التعذيب ضد الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ مطلع العام الجاري في كل من الضفة وقطاع وخاصة جهاز الشرطة.

ووثقت الهيئة جملة انتهاكات بينها استمرار التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، واستمرار الاعتقال التعسفي دون إتباع الإجراءات القانونية (الاعتقال السياسي) واستمرار الفصل الوظيفي لأسباب سياسية وعدم تنفيذ القرارات القضائية.

المصدر: الجزيرة

الهيئة المستقلة ترصد 3185 انتهاكا لحقوق الإنسان العام 2012

الثلاثاء 2013/5/21 م 18:46م



الفتح نيوز - رام الله - قال تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'، إن الهيئة رصدت عام 2012 نحو 3185 شكوى تحتوي على انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحاً أن هناك ارتفاعاً في نسبة الشكاوى الواردة للهيئة بنسبة 10% مقارنة بعام 2011.

وأشارت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقده في رام الله، اليوم الثلاثاء، للإعلان عن تقريرها السنوي، إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة، تمحورت في معظمها حول ادعاءات التعذيب والحق في الحياة والاعتداء على التجمعات السلمية والصحفية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم والقتل خارج نطاق القانون.

ويركز التقرير على وضع حقوق الإنسان خلال العام الماضي، والبيئة السياسية والمتغيرات الحاصلة على وضع حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى حالة الحقوق والحريات العامة والمساءلة والمحاسبة، كما استعرض ملخصاً للشكاوى التي تلقتها الهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور الهيئة في الرقابة على مراكز التوقيف والاحتجاز.

وفيما يتعلق بتصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الجديد على قطاع غزة، بيّن التقرير أن إسرائيل واصلت خلال عام 2012 إجراءاتها العسكرية واحتلالها لفلسطين واعتداءها على المدن والقرى الفلسطينية ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى استمرار سياسة الاعتقال الإداري، والاستيطان، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية بطريقة منافية للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وأشار التقرير إلى استمرار معاناة الفلسطينيين نتيجة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث رصدت الهيئة خلال عام 2012 جملة من الانتهاكات بحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعد الانقسام سببا رئيسا لها.

ولفت إلى أنه لم يتم إصدار أية أحكام بالإعدام من قبل محاكم السلطة الوطنية في الضفة سواء المدنية أو العسكرية بعامه في حين أصدر القضاء المدني والعسكري في غزة حكما بالإعدام على ستة أشخاص عن المحاكم المدنية وخمسة عن المحاكم العسكرية، معتبرا أن هذه الأحكام مخالفة للقانون الأساسي الذي يشترط مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المدنية أو العسكرية قبل تنفيذها.

كما تضمن التقرير عددا من الشكاوى التي وصلت للهيئة المستقلة، والمتعلقة بانتهاكات الحق بالسلامة الجسدية وادعاءات التعذيب، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، موضحا أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد هذه الشكاوى مقارنة بعام 2011 خاصة المتعلقة بالتعذيب، فيما لم تقر الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أو العسكرية بصحة الادعاءات المذكورة في هذه الشكاوى.

وأضاف التقرير إنه وعلى رغم نفي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود محتجزين لديها على اعتبارات سياسية إلا أنه تم رصد 176 حالة احتجاز على خلفية سياسية منها 142 في الضفة، و34 في غزة فيما سجل تقرير الهيئة 11 حالة وفاة داخل السجون، منها حالتان في الضفة الغربية و9 في غزة منها كانوا متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم قتلهم والتمثيل بهم على الملأ وفي الشارع العام خلافا للقانون الأساسي والقوانين الدولية.

واستعرض التقرير الشكاوي التي وردت للهيئة حول استمرار تعرض الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، والتي تمثلت بفض بعض المسيرات بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتداء على المشاركين فيها واحتجاز آخرين.

وفيما يتعلق بالعمل الصحفي بينت الهيئة في تقريرها تعرض عدد من الصحفيين إلى سلسلة من الانتهاكات بحقهم تتراوح بين تقييد الحرية الصحفية، وتقييد للعمل الصحفي، من خلال اعتقال الصحفيين وملاحقتهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين واستدعائهم ومحاكمتهم، كذلك منع طباعة وتوزيع بعض الصحف.

وتطرق التقرير إلى أثر تعطل عمل المجلس التشريعي للعام الخامس على التوالي نتيجة لاستمرار الانقسام واعتقال عدد من النواب من قبل قوات الاحتلال والذي أدى إلى التأثير سلباً على حياة المواطن الفلسطيني نتيجة عدم تمكن المجلس من إقرار القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياته وحقوقه وتعزز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري على المؤسسات.

وأوصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال لوضع حد للانتهاك الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، داعية إلى ممارسة ضغط على المجتمع الدولي لتطبيق الاتفاقيات الدولية ووضع حد لممارسات الاحتلال تجاه الأسرى خاصة المضربين عن الطعام وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل، من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام.

كما دعت إلى ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن اعتقال واستدعاء الصحافيين، كذلك اعتقال المواطنين على خلفية الرأي والتعبير أو المشاركة في التجمعات السلمية، وضرورة قيام النيابة العامة والقضاة بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف الفلسطينية، لضمان التحقق من عدم وجود مخالفات قانونية فيها.

وطالبت الهيئة الرئيس ووزارة الداخلية بإصدار تعليماتها للأجهزة الأمنية بعدم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وتوفير التأهيل النفسي والجسدي اللازم للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وتعويض المتضررين من هذه الأفعال.

وشدّت على لزوم إجراء مصالحة حقيقية تُمكن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلونهم في إدارة شؤونهم المحلية، دون إعاقات، ولا سيما في الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات التي لم تجر فيها انتخابات في الضفة الغربية.

كما أوصت الهيئة في تقريرها بضرورة التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم انسجاماً مع التوجه الدولي المتزايد لوقف العمل بهذه العقوبة وإلغائها من الأنظمة القانونية التي تأخذ بها، كذلك استكمال عملية تعديل قانون العقوبات خاصة بالبنود المتعلقة بجرائم قتل النساء وضمان حقهن في السلامة الجسدية من القتل على خلفية ما يسمى 'الشرف'.

ودعت الهيئة دولة فلسطين إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك مراجعة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية ومواءمتها مع المعايير الدولية.

وأوصت الهيئة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة للأجهزة الأمنية بالتوقف الفوري عن ممارسة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التعذيب، وضرورة تقديم المخالفين لتلك التعليمات إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبتهم.

وشددت على ضرورة إعادة انعقاد المجلس التشريعي صاحب الولاية العامة في موضوع المساءلة والمحاسبة وتفعيل الدوائر الرقابية في المجلس، مع ضرورة قيام النيابة العامة بدورها الأصيل وهو التحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تقع بحق المواطن الفلسطيني، وتقديم المخالفين والجناة للقضاء وعدم الإفلات من العقاب في حال ثبوت ذلك، وضرورة قيام النيابة العامة بدورها الرقابي على مراكز الاحتجاز.

وطالبت بضرورة قيام النيابة العامة بالتحقيق في كافة حالات الوفاة غير الطبيعية، وعدم إغلاق الملفات وإفلات الجناة من العقاب، ووضع نظام محدد وإجراءات واضحة في حال تشكيل لجان تحقيق وتحديد سقف زمني لهذه اللجان، وضرورة قيام السلطة الوطنية بتعويض المواطنين عما لحق بهم من ضرر نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، وضرورة تفعيل الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة واستحداث مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية.

وثنى المفوض العام للهيئة أحمد حرب في المؤتمر الصحفي التعليمات التي أصدرها الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع بشأن التأكيد على جميع الجهات ذات العلاقة بالالتزام بنصوص القانون الأساسي التي تمنع أشكال التعذيب كافة وتحظر المعاملة المهينة.

واستعرض الآثار المدمرة للاحتلال على مجمل منظومة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في شتى المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية وعلى أداء السلطة الوطنية في حماية حقوق مواطنيها.

وقال في ظل هذه الظروف يغدو عمل الهيئة في ترقية وصيانة حقوق الإنسان في فلسطين أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، ويجعل من الاحتلال الإسرائيلي المنتهك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأوضح حرب أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي غيَّب الرقابة التشريعية زاد الوضع تعقيداً ما ضاعف الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بمختلف أنماطها.

وفي معرض تقييمه لوضع حقوق الإنسان للعام 2012 في فلسطين، أشار إلى تعزيز الجو الإيجابي بين السلطات التنفيذية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمر الذي مكن الهيئة من القيام بمهامها في مراقبة وحماية حقوق الإنسان ليس بصدقة شديدة مع السلطات التنفيذية ولا بعداء افتراضي مسبق.

وأشاد بالمبدأ القانوني الصادر عن الهيئة العليا لمحكمة العدل الفلسطينية بتاريخ 2012/9/4 بخصوص المعلمين المفصولين من الوظيفة العمومية على أساس 'المسح الأمني'، ومن ثم اتخاذ مجلس الوزراء قراره بإعادة المعلمين المفصولين كافة استناداً إلى ذلك المبدأ القانوني الصادر عن محكمة العدل العليا.

<http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=45324>

مقتل 11 شخصاً في مراكز التوقيف الفلسطينية العام الماضي

طباعة

☆ اضع إلى مفضلتك

22-05-2013 09:36

رام الله-فراس برس: أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) تقريرها السنوي عن وضع حقوق الإنسان لعام 2012.

وجاء في التقرير أن عام 2012 شهد ازدياداً لعدد الشكاوى المقدمة بنسبة 10% عن عام 2011، ما يوشح على الوضع المتدنّي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

وقالت الهيئة إن 11 شخصا قتلوا في مراكز التوقيف، اثنان منهم في الضفة وتسعة في قطاع غزة، سبعة منهم متهمون بالتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان أحمد حرب، إن هذا التقرير مرّ في أوقات مهمة، أبرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحصول فلسطين على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة.

وشدد حرب على أهمية النهوض بمستوى حقوق الإنسان وإن كان الربع الأخير من عام 2012 تحسناً فيها.

من جهتها، قالت المديرية التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رندا سنيورة، إن الحقوق والحريات العاملة أخذت أهمية كبيرة في هذا التقرير السنوي، والضرورة بتنفيذ كافة التوصيات التي جاءت من خلال نتائج الرصد الذي قامت به الهيئة.

وحسب التقرير، فإن الانقسام الفلسطيني كان أكبر عقبة أمام حقوق الإنسان في الضفة والقطاع، خاصة بعد تعطل المجلس التشريعي وغياب السلطة الرقابية على السلطة التنفيذية.

وقال النائب عن كتلة التغيير والاصلاح ناصر عبد الجواد، إن الانتهاكات التي ذُكرت في التقرير قليلة مقارنة مع ما يحصل على أرض الواقع، مطالباً الرئيس محمود عباس بالاهتمام في حقوق الإنسان وتفعيل المجلس التشريعي.

وأوصى تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بضرورة توقف الأجهزة الأمنية عن استجواب المواطنين على خلفية الرأي والتعبير، إضافة إلى وضع حد لقتل النساء تحت مسمى "الشرف"، ما يُعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

فراس برس

"اكسبرس نيوز" فلسطين/ السلطة/ تعذيب/ تقرير حقوقي

الأربعاء 22 آيار 2013

"المستقلة لحقوق الإنسان": تصاعد حالات "التعذيب" في سجون السلطة الفلسطينية

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس

أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، أنها رصدت ارتفاعاً في نسبة الشكاوى التي تلقتها العام الماضي (2012) ضد أجهزة الأمن الفلسطينية، لا سيما فيما يخص "التعذيب"، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه، مشيرة إلى أنها رصدت 3185 شكوى، تشمل انتهاكات لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<http://www.qudspress.com/?p=141838>

<http://www.zhrt-alrbe3.com/ps/zhrt42855>

يوتيوب

رندة

<http://www.youtube.com/watch?v=gssWWzo28z4>

على اليوتيوب

مقابلة الزميل غاندي على معا مكس

<http://www.youtube.com/watch?v=2P38N2IHKEI>

مؤتمر صحفي لإطلاق التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

الثلاثاء، 21 مايو 2013، 1:43 مساءً

<http://www.arn.ps/archives/84100>





